● أخبار قصيرة

الرئيس البوليفي السابق يتهم الرئيس الحالي بمحاولة اغتياله

كشف إيفو مورالیس، رئيس بوليفيا السابق، عن تعرضه لمحاولة اغتيال في منطقة شاباري، حيث استهدفت مركبته بوابل من الرصاص. وأكد مورالیس، في حديث إذاعي ، أن المهاجمين أطلقوا ما لا يقل عن ١٤ رصاصة على سيارته، مما أدى إلى إصابة السائق. ووجه مورالیس اتهامات مباشرة إلى الرئيس الحالي لويس آرسي بالوقوف وراء محاولة الاغتيال، معتبراً أن هذا العمل يعكس فشل الحكومة الحالية في مواجهته سياسياً. وفي تصريحات حادة، وصف مورالیس خلفه في الرئاسة بأنه سيدخل التاريخ كأسوأ رئيس، مشيراً إلى أن استهداف رئيس سابق يمثل تجاوزاً خطيراً للخطوط الحمراء.

استطلاع: هاريس تتقدم على ترامب

كشفت نتائج دراسة استطلاعية حديثة في الولايات المتحدة تفوق نائبة الرئيس الحالية والمرشحة الديمقراطية كامالا هاريس بفارق ضئيل على الرئيس السابق دونالد ترامب في سباق الرئاسة المقبل.
وأوضحت الدراسة المشتركة بين محطة ABC الإخبارية ومؤسسة إبسوس للاستطلاعات أن هاريس حصلت على تأييد ٤٩ ٪ من الناخبين المشاركين، بينما نال ترامب دعم ٤٧ ٪ منهم.
غير أن الاستطلاع أبرز تفوقاً ملحوظاً لترامب في القضايا الاقتصادية، حيث حظي بثقة ٤٨ ٪ من المستطلَعين في إدارة الاقتصاد مقابل ٤٠ ٪ لهاريس. كما منحه الناخبون الأفضلية في معالجة التضخم بنسبة ٤٦ ٪ مقارنة بـ ٣٩ ٪ لمنافسته الديمقراطية.

إندونيسيا تدخل عصر صناعة السيارات الكهربائية

افتتحت إندونيسيا أول مصنع لبطاريات السيارات الكهربائية باستثمارات تبلغ ١,١ مليار دولار أمريكي، وذلك في إطار مساعيها لزيادة الاستثمارات والتحول إلى مركز إقليمي لإنتاج السيارات الكهربائية. وقد تم بناء هذا المصنع من قِبَل شركتي "هيونداي" و"إل جي" الكوريتين الجنوبيتين، ويُعد جزءاً من جهود إندونيسيا لتعزيز مكانتها العالمية في سلسلة توريد السيارات الكهربائية.
وفي أعقاب افتتاح مصنع بطاريات السيارات الكهربائية في مقاطعة جاوة الغربية من قِبَل الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو، تعمل جاكرتا على توسيع استثماراتها للمنافسة في صناعة السيارات الكهربائية والتحول إلى مركز لإنتاج هذه المنتجات في جنوب شرق آسيا.

على رأسها قضية قبرص

تحديات معقدة تواجه العلاقات التركية-الأوروبية

الوفاق

يعتقد أوغوتجو أحد كبار الدبلوماسيين الأتراك والخبراء البارزين في مجال الطاقة أن الجمود الحالي في العلاقات التركية-الأوروبية لا يمكن تحمله، وحتى العودة إلى وضع ما قبل خمس سنوات يمكن اعتباره نوعاً من النجاح، في ظل وجود العديد من العقبات والتحديات في العلاقة بين الطرفين.

مشكلة قبرص

أصبحت قضية قبرص واحدة من التحديات الدبلوماسية ليس فقط في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، بل أيضاً في التحركات الجيوسياسية التركية في شرق المتوسط والسياسات الاقتصادية والطاقة.
في كل مرة تريد فيها تركيا القيام بإجراء اقتصادي والدخول في معاملات مع الدول الأوروبية، تتدخل حكومة قبرص وتستخدم حق النقض (الفيتو) باستمرار، مما يؤدي إلى تعطيل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. هذه العقبة أكثر أهمية مما كان يُعتقد. فقبرص عضو رسمي في الاتحاد الأوروبي ولا يمكنها قبول سعي تركيا لتقسيم الجزيرة والاعتراف بدولة تسمى "جمهورية شمال قبرص التركية".
تستخدم قبرص نفوذها كعضو في الاتحاد الأوروبي، حيث تسعى للحصول على امتيازات عبر الاتحاد الأوروبي لا يمكنها الحصول عليها بمفردها أو حتى مع اليونان.
وتهدد قبرص بأنها إذا لم يؤخذ حق النقض الخاص بها بعين الاعتبار، فإنها ستستخدم حق النقض ضد قرارات مهمة أخرى للاتحاد الأوروبي، وباستخدام هذه الآلية، تفرض مطالبها وتضع تركيا في موقف صعب. بلا شك يتضرر الاتحاد الأوروبي أيضاً من هذا الوضع، لكن طالما لم يتغير مبدأ التضامن في الاتحاد وآلية صنع القرار الموحد، فمن الصعب على الدول الأعضاء التصرف بشكل مختلف. ونتيجة لذلك، ستظل تركيا تواجه هذا التحدي باستمرار،وإذا لم يتم حل هذه المشكلة بشكل دائم، فلن تتقدم علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي.

عدم التوافق مع معايير كوبنهاغن

في الواقع، مشكلة قبرص هي جزء فقط من مشاكل العلاقات التركية-الأوروبية. والحقيقة أنه بالإضافة إلى مسألة قبرص، فإن عدم قدرة أو رغبة تركيا في الامتثال لمعايير كوبنهاغن السياسية يشكل أكبر عائق أمام إحياء العلاقات. هذان الموضوعان معاً يشكلان عقبتين كبيرتين. أي أن مسألة قبرص وعدم توافق الهيكل السياسي والديمقراطي والقانوني التركي مع معايير كوبنهاغن قد تسبب الكثير من المشاكل لتركيا.
تحدد معايير كوبنهاغن مجموعة من المعايير "الديمقراطية" الأساسية و "حقوق الإنسان" للدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إن قصور تركيا من وجهة نظر الأوروبيين في الامتثال لهذه المعايير كبير لدرجة أن الاتحاد الأوروبي يصفه بأنه "تراجع ديمقراطي".
في مواجهة هذا الوضع، بدلاً من أن يرى الاتحاد الأوروبي تركيا كشريك كامل في مفاوضات العضوية، فإنه ينتقدها ويفرض عليها عقوبات شديدة بحجة انتهاكات حقوق الإنسان وتدهور المعايير الديمقراطية.

قبول تركيا صعب عليهم

ليس فقط المعايير السياسية والديمقراطية، بل إن المساحة الجغرافية وحجم سكان تركيا هما أيضاً مصدر توتر كبير في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي. عندما يقبل الاتحاد الأوروبي، الذي يبلغ عدد سكانه ٤٥٠ مليون نسمة، تركيا كعضو كامل بتعداد سكاني يقارب ٩٠ مليون نسمة وجغرافيا واسعة، فهذا سيحدث تغييرات كبيرة في التوازنات السياسية وآليات صنع القرار.
هذه المشكلة تؤدي إلى زيادة المخاوف بشأن تركيا في التوازن السياسي الداخلي للاتحاد الأوروبي، خاصة في ألمانيا وفرنسا اللتين تتمتعان بأكبر عدد من السكان والقوة.
لقد أثارت القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية لتركيا قلق العديد من البلدان بشأن دور هذا البلد في الهيكل الحالي للاتحاد الأوروبي. ما حدث مع بولندا والمجر وقبرص يشجع الأعضاء الحاليين على عدم ارتكاب خطأ مماثل.

تأثير البريكست

عندما غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي من خلال البريكست، فقدت تركيا حليفاً رئيسياً قام بأهم وأكثر الإجراءات استراتيجية وأضعف الاتحاد الأوروبي. اليوم لا توجد دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي يمكن أن تكون مرشحة لتحل محلها وتقيّم تركيا من منظور استراتيجي. في الواقع، لم تفقد فقط داعماً مهماً، بل أصبحت تتعرض بشكل متزايد لعرقلة اليونان وقبرص.

نظرة أوروبا إلى الإسلام

تشكل الهوية الإسلامية لتركيا مصدر قلق آخر في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وقد برزت أهميتها مع صعود اليمين المتطرف. إن تزايد الإسلاموفوبيا في الاتحاد الأوروبي، الذي يضم ٢٥ مليون مواطن مسلم، يجعل هويتنا الدينية تُعتبر مشكلة.
تؤدي الخطابات المناهضة للمهاجرين والتصورات حول تآكل العلمانية إلى قلق عام بشأن عملية العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي. كما يؤثر صعود اليمين المتطرف وتشدد المواقف تجاه الإسلام سلباً على صورة تركيا في الاتحاد الأوروبي.
يقول العديد من السياسيين: لن يقبل الاتحاد الأوروبي تركيا لأنه نادٍ مسيحي ولا مكان فيه لدولة إسلامية.

قضايا الهجرة والتأشيرات

لم تزداد الهجرة غير الشرعية فحسب، بل أصبحت طلبات اللجوء السياسي من تركيا إلى أوروبا أكثر وضوحاً، خاصة مع هجرة المواطنين الأتراك إلى ألمانيا. تقدم ١٠٠ ألف شخص قادم من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بطلبات لجوء سياسي، وغالبية هذه الطلبات من مواطنين أتراك دخلوا بتأشيرات. هذا الوضع أدى إلى خلق خوف وشك في دول الاتحاد الأوروبي تجاه المهاجرين الأتراك.
كما أن زيادة معدل رفض طلبات التأشيرات لأسباب مهنية في أوروبا يحرم القوى العاملة التركية من فرص العمل في أوروبا. وفي حين مُنحت العديد من الدول المجاورة حق الدخول بدون تأشيرة إلى منطقة شنغن، تواجه تركيا طريقاً مسدوداً في مفاوضات تحرير التأشيرات.

انخفاض الاستثمار وتباطؤ السياحة

لم تتلق تركيا حتى قرشاً واحداً من الاستثمار من بنك الاستثمار الأوروبي في السنوات الست الماضية. هذا الوضع ناتج عن قرار القيود المفروضة بعد التوتر في شرق المتوسط.
تدفق الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى تركيا وكذلك دخول السياح إليها في تراجع. هذا الوضع يوجه ضربة كبيرة لمشاريع التنمية التركية في القطاعات الاستراتيجية.
إن عدم قدرة تركيا على تلقي الدعم من أوروبا، خاصة في المجالات الاستراتيجية مثل البنية التحتية للطاقة والنقل، يؤدي إلى توقف المشاريع في هذه المناطق.
تواجه العلاقات التركية-الأوروبية تحديات متعددة ومعقدة، تتراوح بين المشاكل السياسية والاقتصادية والثقافية. فمن أزمة قبرص إلى عدم التوافق مع معايير كوبنهاغن، ومن التحديات الديموغرافية إلى المخاوف الثقافية والدينية، تبدو العقبات أمام تحسن العلاقات كبيرة وعميقة. ولعل التراجع الحاد في الاستثمارات الأوروبية والتعاون الاقتصادي يعد مؤشراً واضحاً على عمق الأزمة الراهنة.

في كل مرة تريد فيها تركيا القيام بإجراء اقتصادي والدخول في معاملات مع الدول الأوروبية، تتدخل حكومة قبرص وتستخدم حق النقض (الفيتو) باستمرار، مما يؤدي إلى تعطيل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي

تحذيرات في أوروبا من عودة ترامب

نقلاً عن صحيفة "دي تسايت" الألمانية، صرّح "فريدريش ميرتس"، مرشح المستشارية من المعارضة الألمانية عن اتحاد الأحزاب المسيحية المتحدة، أن فوز "دونالد ترامب"، المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية، سيكون له عواقب خطيرة على أوروبا.
وقال "فريدريش ميرتس"، رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي: "ماذا سيحدث إذا تم انتخاب رئيس في أمريكا للمرة الثانية يعلن أن الناتو عفا عليه الزمن ولم يعد مستعداً للوفاء بالتزاماته الأمنية (تجاه هذا التحالف)؟ في هذه الحالة سنكون وحدنا. ولا أقصد الألمان فقط، بل الأوروبيين أيضاً."
كان الهدف من خطاب مرشح المستشارية ورئيس الكتلة البرلمانية لاتحاد الأحزاب المسيحية المتحدة هو إعداد الشباب في الاتحاد للحملات الانتخابية الفيدرالية المقبلة.
وقال ميرتس إن الأوروبيين الذين يجب أن يكونوا رواداً في هذا المسار هم فرنسا وبولندا وبريطانيا وألمانيا. وكرر في جزء آخر من خطابه انتقاده قائلاً إنه كان "خطأً استراتيجياً جسيماً" أن المستشار الألماني أولاف شولتس دعا فقط إيمانويل ماكرون، الرئيس الفرنسي، وكير ستارمر، رئيس وزراء بريطانيا، ولم يدعُ دونالد توسك، رئيس وزراء بولندا، لوداع جو بايدن، الرئيس الأمريكي. ولم يذكر ميرتس إيطاليا أو إسبانيا كدول كبرى في الاتحاد الأوروبي.
كما قال رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي إن ألمانيا يجب أن تكون "المدافع" عن أوروبا الشرقية في أوروبا. وانتقد الحكومة الائتلافية المعروفة باسم "إشارة المرور" لترددها في سياسة الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن العديد من الوزراء لم يحضروا حتى اجتماعات مجلس الوزراء في بروكسل. وأضاف: "لكن لألمانيا دور قيادي، وهذا ليس هيمنة أو أبوية، بل 'مسؤولية قيادية'. يجب أن يكون لألمانيا دور أكبر من المتوسط في الاتحاد الأوروبي في هذا المجال."
وأظهرت نتائج دراسة حديثة أن نحو نصف الشركات الصناعية الألمانية تخشى من التداعيات السلبية على أنشطتها في حال فوز "دونالد ترامب"، المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية.
وقال "أندرياس باور"، الخبير في معهد إيفو: "إن الشركات التي لديها علاقات اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة بشكل خاص تتوقع عواقب سلبية في حال فوز ترامب في الانتخابات."
وفي أحدث تصريحاته، اشتكى دونالد ترامب من العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي، واصفاً الاتحاد الأوروبي بأنه "صين صغيرة".
وكان ترامب، خلال رئاسته للولايات المتحدة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، قد أشعل فتيل نزاع تجاري مع الصين وفرض مجموعة من التعريفات العقابية على منتجات الاتحاد الأوروبي.
وأعلن خلال حملته الانتخابية أنه سيفرض تعريفات بنسبة ١٠ إلى ٢٠ بالمئة على سلع الدول التي "نهبتنا لسنوات".
كما أظهرت نتائج استطلاع حديث للرأي أن نحو ثلثي الألمان يتوقعون تدهور العلاقات بين برلين وواشنطن في حال فوز دونالد ترامب.
وكان "أولاف شولتس"، المستشار الألماني، قد أشاد مؤخراً بكامالا هاريس، معرباً عن احترامه الكبير لها كمرشحة للرئاسة الأمريكية. وقال عنها: "أعرفها جيداً. ستكون بالتأكيد رئيسة ممتازة."
كما حذر "زيغمار غابرييل"، وزير الخارجية الألماني السابق، مؤخراً من أن عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية ستكون لها عواقب خطيرة على ألمانيا وأوروبا. وأشار إلى أن مثل هذا السيناريو المستقبلي سيضعف الدعم لأوكرانيا.
وأضاف: "بالنسبة لترامب، التحالفات مثل الناتو ليست قيمة في حد ذاتها." وأعلن المعهد الاقتصادي الألماني (IW) مؤخراً في تقرير له أنه في حال إعادة انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في نوفمبر، فإن فترته الرئاسية التي تمتد لأربع سنوات قد تكلف ألمانيا ١٨٠ مليار يورو (حوالي ١٩٤,٢ مليار دولار) في حرب تجارية.